



أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والإسلامية في الأردن

إياد صدقي الخصاونة
باحث بقسم التمويل والمصارف

أ.د. جمعة محمود عباد
قسم التمويل والمصارف

جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

يمثل التأجير التمويلي إحدى الوسائل المتبعة في توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تحتاج إلى رأس مال كبير. حيث يعتبر التأجير التمويلي أداة أكثر مرونة وأقل مخاطرة من الأدوات الائتمانية التقليدية؛ نظراً للمزايا الإيجابية التي يتمتع بها هذا الأسلوب الائتماني مقارنة بالأساليب الائتمانية الأخرى. وقد ازداد مجال استخدام التأجير التمويلي مع زيادة حجم المشروعات الاقتصادية والاستثمارية، الأمر الذي أدى إلى الحاجة لمثل هذا النوع من التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على حد سواء. ولهذا هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والإسلامية في الأردن خلال فترة (2008-2013) ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار البسيط. وقد شملت عينة الدراسة تسعة بنوك تجارية، وبنكين إسلاميين، بحيث تم جمع بياناتها باستخدام اختبار الانحدار الخطي، واختبار استقراره البيانيات. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر للتأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية الإسلامية في الأردن. وقد أوصت بضرورة قيام الباحثين الجدد بالبحث في مجال التأجير التمويلي في البحوث المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التأجير التمويلي، الربحية، البنوك التجارية، البنوك الاسمية، الأردن.

المقدمة

التأجير التمويلي هو أحد أساليب توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية المختلفة، خاصة التي تحتاج لحجم رأس مال كبير. فالتأجير التمويلي هو أسلوب أكثر مرونة وأقل مخاطرة من الأساليب الائتمانية التقليدية؛ وذلك للمزايا الإيجابية التي تتمتع بها مقارنة بالأساليب التي تتمثل في الحصول على الأصول الرأسمالية من الآلات والمعدات والأجهزة في صورة إيجار بدلاً من تكبد الأسعار المرتفعة لتلك الأصول، وبالتالي فإن هذه الأداة تعتبر منافسة لبقية الأدوات الائتمانية. وقد اتسع مجال استخدام التأجير التمويلي مع زيادة حجم المشروعات الاقتصادية والاستثمارية واتساعها، الأمر الذي أدى إلى الحاجة لمثل هذا النوع من التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على حد سواء. وتشكل البنوك بشكل عام الجهة التمويلية التي يتجه الأفراد إليها للحصول على التمويل اللازم لإنشاء مشروعاتهم الاستثمارية، حيث تمثل التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك العامل الرئيس الذي تعتمد عليه البنوك في زيادة مستوى ربحيتها وتحسين أداؤها المالي، الأمر الذي ينعكس على النمو الاقتصادي الوطني وازدهاره؛ نتيجة لتمويل المشروعات الاقتصادية التي تساهم في تعزيز الأنشطة الاقتصادية.

وفي هذه الدراسة سوف يتم التعرف على أثر استخدام التأجير التمويلي على ربحية البنوك التجارية الأردنية والبنوك الإسلامية الأردنية، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

* تم استلام البحث في مايو 2016، وقبل للنشر في يونيو 2017.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

إن الهدف الأساسي للبنوك بشكل عام- سواء أكانت إسلامية أم تجارية- هو تحقيق الربحية، حيث إن جميع البنوك تتبّع مختلف الوسائل المتاحة التي من شأنها أن تعمل على زيادة ربحيتها وعلى تحسين أدائها المالي. ويمثل التاجير التمويلي إحدى الوسائل الائتمانية المهمة التي يتم الاستعانة بها في تمويل المشروعات الاستثمارية على اختلاف أحجامها، على الأخص في حال انخفاض رءوس أموال المستثمرين المطلوبة لتمويل تلك المشروعات، وبالتالي فإن التاجير التمويلي يمثل دخلاً إضافياً للبنك يعمل على زيادة ربحيتها إلى جانب الدخل المتحقق من الوسائل الائتمانية التقليدية الأخرى. لكننا نجد عدم وضوح الأثر الذي يتعلق باستخدام التاجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والإسلامية الأردنية، على الرغم من أهمية التاجير التمويلي في جذب الاستثمارات المحلية، وبناء المشروعات الاقتصادية، وتحقيق عوائد إضافية إلى جانب العوائد المتحققة للبنوك من الأدوات الائتمانية التقليدية. ونستطيع صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس التالي:

هل يوجد أثر للتأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والإسلامية في الأردن؟

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- هل يوجد أثر للتأجير التمويلي في معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية والإسلامية في الأردن؟
- 2- هل يوجد أثر للتأجير التمويلي من معدل العائد على الملكية في البنوك التجارية والإسلامية في الأردن؟
- 3- هل يوجد فروق بين البنوك التجارية الأردنية والبنوك الإسلامية في الأردن من حيث أثر التاجير التمويلي على ربحيتها؟

أهمية الدراسة

تمثل الربحية للبنوك بشكل عام المقياس الرئيس الذي يتم من خلال الحكم على سير أعمال البنوك وتحديد مستوى تقدمها وتنافسها، فكلما ارتفعت ربحية البنوك، دل ذلك على ارتفاع مستوى أدائها، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين النشاط الاقتصادي للدولة، على الأخص في بورصة عمّان التي تمثل فيها البنوك جزءاً كبيراً ورئيساً. ويمثل التاجير التمويلي إحدى الأدوات الائتمانية التي يتم استخدامها لتوفير فرص ائتمانية أكثر ملائمة للمستثمرين في المشروعات الاقتصادية الضخمة، على الأخص أن هذه الأداة تمتاز بانخفاض المخاطر والتكاليف بالمقارنة مع الأدوات الائتمانية الأخرى من البنوك. وعليه فإنه من الأهمية القيام بالبحث في أثر التاجير التمويلي على ربحية البنوك التجارية والإسلامية الأردنية، بحيث يتم التعرف على مدى استفادة هذه البنوك من أداة التاجير التمويلي في تحقيق أرباح.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- 1- معرفة أثر التاجير التمويلي في معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية والإسلامية في الأردن.
- 2- معرفة أثر التاجير التمويلي في معدل العائد على الملكية في البنوك التجارية والإسلامية في الأردن.
- 3- معرفة مدى وجود فروق بين البنوك التجارية الأردنية والبنوك الإسلامية الأردنية من حيث أثر التاجير التمويلي على ربحيتها.

فرضيات الدراسة

- Ho1: لا يوجد أثر للتأجير التمويلي في معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية والإسلامية في الأردن.
- Ho2: لا يوجد أثر للتأجير التمويلي في معدل العائد على الملكية في البنوك التجارية والإسلامية في الأردن.
- Ho3: لا يوجد فروق بين البنوك التجارية الأردنية والبنوك الإسلامية الأردنية من حيث أثر التاجير التمويلي على ربحيتها.

مفهوم التأجير التمويلي

الإجارة في اللغة: من أجر يأجر، ما أعطيت من أجر غيب عمل، والإجارة بيع المنافع، والأجر هو الجزء من العمل، والجمع أجور. والأجر: الثواب. وأجر الرجل تصدق، وطلب الأجر. والأجرة والاستئجار والإيجار والكرء والاكتراء ألفاظ على المعنى نفسه، والأشهر استعمالاً هو الإيجار (السائح، 2006: 12).

والإجارة في الاصطلاح: هي تملك منافع شيء مباح مدة معلومة بعرض (خصاونة، 2008: 93).

والتأجير هو: اتفاق يتم بمقتضاه تحويل الحق في استخدام عقارات أو آلات أو معدات من المؤجر إلى المستأجر لمدة معينة من الزمن، مقابل مبلغ معين من المال (عبد العزيز، 2000: 100). وهو اتفاق يقوم بموجبه المستأجر بتشغيل المنشأة لحسابه الخاص، على أن يلتزم بدفع قيمة إيجارية دورية وفقاً لما هو منصوص عليه في عقد التأجير، بصرف النظر عن نتائج الأعمال، وما إذا كانت قد انتهت بربح أو خسارة (هندي، 2004: 178).

أما التأجير التمويلي: فهو عقد إيجار تمويلي يحول جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية، لكون المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية من استعمال الأصل المستأجر خلال معظم عمره الإنتاجي، مقابل التزامه بدفع مبلغ مقابل ذلك الحق مساو تقريباً للقيمة العادلة للأصل ومصروف التمويل المتعلق به. وعند بداية مدة عقد الإيجار، يعترف المستأجرون بعقود الإيجار التمويلية كأصول والتزامات من ميزانيتهم العمومية بمبالغ مساوية للقيمة العادلة للممتلكات المؤجرة، وإذا كانت أقل، فإنهم يعترفون بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا (عقل، 2006: 38). ويعتبر التأجير التمويلي من عناصر التنمية الاقتصادية، كما يمثل وسيلة جديدة لتمويل المشروعات التي تعاني صعوبات مالية.

وقد عرفت المادة 3 من قانون التأجير التمويلي الأردني عقد التأجير التمويلي بأنه العقد الذي يحق للمستأجر بموجبه الانتفاع بالمأجور، مقابل بدل الإيجار يدفعه على أن يتحمل المستأجر أي مخاطر تتعلق بالمأجور. ويكون العقد عقد تأجير تمويلي إذا تضمن العقد التزاماً أو شرطاً تنتقل بموجبه ملكية المأجور من المؤجر إلى المستأجر دون مقابل عند انتهاء مدة العقد، أو تضمن العقد شرطاً يجيز نقل ملكية المأجور إلى المستأجر عند انتهاء مدة العقد مقابل دفع المبالغ المتفق عليها في العقد (أبو حصوة، 2005).

شروط التأجير التمويلي

يوضح عثمان وآخرون (2011: 614) شروطاً يجب توافرها لكي يصبح التأجير تمويلياً، وهذه الشروط هي:

- 1- إن كان عقد الإيجار ينتهي بالتمليك، فللمستأجر الخيار بين الشراء، أو حقه في المشاركة في قيمة بيع الأصل المؤجر بنهاية العقد، أو الحق في تجديد العقد.
- 2- إذا كان العقد يتضمن وعداً ببيع الأصل في نهاية مدة الإيجار، فللمستأجر الحق في الشراء بسعر يقل عن السعر السوقي من مدة البيع.
- 3- إذا كانت مدة الإيجار تغطي 75% أو أكثر من العمر الاقتصادي المتبقي للأصل المستأجر، وبشرط ألا يبدأ العقد خلال الربع الأخير من العمر الافتراضي للأصل.
- 4- أن يكون العقد غير قابل للإلغاء، وأن تغطي دفعات مقابل التأجير القيمة السوقية للأصل عند إبرام العقد، فضلاً عن هامش ربح محدد، أو أن تقل التغطية عن 90% من القيمة السوقية عند توقيع العقد.

مزايا وسلبيات التأجير التمويلي

أولاً- مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمستأجرين

من أهم مزايا التأجير التمويلي للمستأجرين ما يلي (شركة فيني، 2005: 15):

- 1- لا يحتاج المستأجر لإدراج الأصول المستأجرة في سجلات محاسبة وتوضيحها في الميزانية العمومية. وغالباً ما يُطلق على التأجير التمويلي «التأجير التمويلي غير الوارد بالميزانية العمومية، لأنه لا توجد قيود لا في جانب الأصول ولا

- في الخصوم في الميزانية، وفي هذه الحالة لا يضطر العميل إلى احتساب الإهلاك، وهذا في حد ذاته يخفف العبء عن أعمال المحاسبة المالية الخاصة به. وتعتبر التكاليف الوحيدة الظاهرة في حساب الأرباح والخسائر الخاصة بالمستأجر هي تلك الخاصة بنفقات التأجير التمويلي.
- 2- غالباً ما يكون للشركات موارد مالية محدودة، ولا يكون بمقدورها دفع مبالغ كبيرة من المال للأصول المختارة في الحال. في هذه الحالة يكون التأجير التمويلي أجدي نفعاً لأنه لا يطلب مبلغاً كبيراً من المال، كما إن المصادر الإضافية يمكن استثمارها في مشروعات أخرى.
- 3- في حالة استخدام التأجير التمويلي التشغيلي يكون لدى المستأجر الفرصة لتجنب المخاطر المتصلة بتقادم الأصول، لأنه عند انتهاء مدة الإيجار لا تبقى الأصول في حوزة العميل، كما إن السعر الذي تباع به هذه الأصول ثابت قبل الدخول إلى الصفقة.
- 4- التأجير التمويلي التشغيلي أكثر نفعاً من الأنواع الأخرى للتمويل الخاص عندما يكون الأصل ضرورياً فقط لتنفيذ مشروع معين أو لفترة زمنية معينة. ففي هذه الحالة لا تحتاج الشركة إلى شرائه لكونه من ممتلكاتها، كما لا تحتاج إلى اتخاذ خطوات لبيعه بعد انتهاء المشروع.
- 5- التأجير التمويلي مهم للشركات التي تنمو بسرعة وتحتاج إلى تحقيق العديد من المشروعات في وقت واحد. ولأن جدول الدفعات واضح عند إبرام العقد، فإنه من الممكن التنبؤ بالمصروفات التي تدفع بشكل دقيق.
- 6- عدم تأثر الشركات التي تلجأ إلى التأجير التمويلي بعوامل التضخم قصيرة الأجل، إذ يتم الاتفاق بشروط محددة لمدة طويلة (قطيشتات وصيام، 2007).
- 7- لا يمكن سحب الأصل طالما تم توقيع العقد وتم الالتزام بشروطه.
- 8- يوفر التأجير التمويلي مصدرًا متوسط الأجل لرأس المال الذي لا يتوافر في أماكن أخرى.

ثانياً- سلبيات التأجير التمويلي بالنسبة للمستأجرين

من أهم سلبيات التأجير التمويلي للمستأجر ما يلي (شركة فيني، 2005: 15):

- 1- عادة ما لا يكون بالإمكان التخلص من الأصل قبل نهاية عقد الإيجار.
- 2- الأصل ليس مملوكاً للمستأجر.
- 3- يجب إيجاد المال من التدفقات النقدية لسداد الإيجار طوال مدة سريانه.

ثالثاً مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمؤجرين

يحقق التأجير التمويلي العديد من المزايا للمؤجرين، ومن أهم هذه المزايا ما يلي (الوادي وسمحان، 2008: 209):

- 1- يستطيع المالك استثمار الأصل الذي يملكه دون أن يضطر للتخلي عن ملكيته وإنما يتم العقد، بما يوفر تدفقات نقدية مستمرة له طوال فترة التعاقد.
- 2- يقلل من حدة تأثير التقلبات الاقتصادية على المؤجر.
- 3- يستطيع المالك أن يحقق عوائد جيدة ومضمونه من خلال عقود التأجير خلال مدة سريان العقد، بما يوفر تدفقات نقدية مستمرة له طول فترة التعاقد.
- 4- يقلل مخاطر منح الائتمان بالنسبة للمستثمر، وذلك لسرعة استعادته في حال عدم التزام المستأجر بالدفع.

ويوضح عبد العزيز (2000) أن مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمؤجرين تتمثل فيما يلي:

- 1- يتضمن أسلوب التأجير التمويلي مجالاً واسعاً للاستثمار بعوائد مناسبة، وضمان كافٍ قوامه ملكية الأصول الرأسمالية المؤجرة ذاتها.
- 2- تخفيف العبء الضريبي عن طريق خصم قيمة الاستهلاك الأصل الممول تأجيله من الوعاء الخاضع للضريبة،

وإعفاء المؤجر من جزء من الضريبة المستحقة عليه من حدود نسبة معينة من قيمة الأصول المشتراة في السنة الأولى لتشغيله.

- 3- يعد تأجير الأصل أفضل للمؤجر من نظام البيع بالتقسيط نظراً إلى سهولة تطبيقه.
- 4- يؤدي لزيادة مبيعات الأصول المؤجرة، لوجود بعض المستأجرين الراغبين في اقتنائها بعد تجربتها واستخدامها.
- 5- يعد التأجير وسيلة تمويل يمكن إضافتها إلى نطاق الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها.

ومن مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمؤجرين ما يلي (شركة فينبي، 2005: 16):

- 1- يقوم المؤجر مباشرة - أو البائع - بشراء المعدات والموارد حالما استقر المستأجر على المعدات المطلوبة. وهكذا يتخلص المؤجر من احتمال استخدام الأموال في أمور أخرى. وهذا من شأنه أن يتضمن مباشرة استرجاع قيمة أقساط الإيجار بسبب توفير مصدر لتوليد تدفق نقدي.
- 2- شركات التأجير التمويلي لا تعتبر المؤجرين مؤسسات «تلقي ودائع»، وبالتالي فلا يمكن معاملتها على أنها مصارف، وهذا يعتبر مصدر قوة لشركات التأجير التمويلي مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى، حيث إنها لا تخضع لحصص أو لالتزامات تملها السياسات الحكومية بشأن الإقراض كما هو الحال مع المصارف.
- 3- من المفترض أن المؤجر - باعتباره مالكا للأصول - يتمتع بوضع آمن قوي، حيث إن من السهل عليه استعادة حيازة الأصول في حالة عدم الدفع.
- 4- المزايا الضريبية التي يتمتع بها المؤجرون حيث إنهم - مثل ملاك الأصول الممولة - يعتبرون تكاليف الإهلاك بمثابة الدرع الواقي من الضرائب الخاصة بالإيرادات التي تتحقق من النشاط التأجيري التمويلي، علماً بأنه في حالة الديون العادية الخاصة بالقروض التي تقدمها البنوك، فإن البنوك لا تحقق هذه الفائدة.

ويوضح كل من قطيشات وصيام (2007) أن نشاط التأجير التمويلي يحقق العديد من المزايا على المستوى الاقتصادي الوطني، منها: المساعدة في تعجيل التنمية الاقتصادية، وكسر آثار موجات التضخم على تكلفة عمليات التوسعة أو المشروعات الجديدة، والسرعة في تنفيذ المشروعات، وما يترتب على ذلك من تشغيل وتدريب الأيدي العاملة الجديدة، مما يساهم في خلق فرص العمالة وحل مشكلة البطالة، والتغلب على مشكلات الاقتراض وضيق أسواقها، خاصة في الأجل المتوسطة والطويلة، كذلك التأجيل بإقامة الصناعات المتقدمة ذات الإنتاجية الأعلى.

المخاطر المترتبة على عقد التأجير التمويلي

هناك عدة معوقات أو تحديات في إطار هذا المصدر التمويلي، وأهم هذه المخاطر (مشوخي، 2008: 477-478):

- 1- عدم وفاء المنتج أو صانع الأصل الرأسمالي بتسليم الأصل في الوقت المتفق عليه وبالمواصفات الفنية المتعاقد عليها.
- 2- إفلاس المؤجر أو الممول أو الوسيط المالي وعدم الوفاء بالتزاماته أمام المنتج للأصل الرأسمالي.
- 3- إفلاس المستأجر وعدم التزامه بالوفاء بالأقساط الإيجارية أو التأخير عن المدة المحددة في العقد، فضلاً عن عدم الحرص على صيانة الأصل، وعدم التأمين عليه، أو عدم إصلاحه أو بيعه، وعدم إرجاعه إلى المؤجر، خاصة في حالة عدم وجود خبرات فنية بكفاءة تشغيلية عالية.
- 4- مخاطر الحروب والصراعات الدولية وصعوبة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، أو تدمير الأصول وعدم الانتفاع بها.
- 5- المخاطر الاقتصادية العامة، مثل تقلب أسعار الصرف للعملة المتفق على التعامل بها. كما إن مخاطر المعاملات الضريبية تشجع على تدقيق الأصول الرأسمالية، والأزمات المالية.
- 6- عدم تنفيذ أحكام الاتفاق وبنوده، وعدم الالتزام بالتحكيم في المنازعات أو الخلافات، خاصة أمام بعض الأبعاد التشريعية في البلدان النامية، وضعف الضمانات بجانب ضعف البنى الأساسية الداعمة، والافتقار للمؤسسات التمويلية العامة في هذا المجال.

التأجير التمويلي في الأردن

- بدأ العمل على إدخال التأجير التمويلي في الأردن سنة 2003، وذلك بإصدار قانون التأجير التمويلي رقم (16) لسنة 2002، وتم إصدار التعليمات الخاصة التالية استناداً للقانون المذكور (قطيشات وصيام، 2007: 20):
- تعليمات ترخيص مزاولة أعمال التأجير التمويلي لسنة 2002 المصادرة بموجب الفقرة (ب) من المادة (5) من قانون التأجير التمويلي رقم (16) لسنة 2002، وهذه التعليمات شملت الشروط الواجب توافرها من المؤجر، إضافة إلى الأحكام القانونية الخاصة به.
 - تعليمات سجل الأموال المنقولة والتأجير التمويلي لسنة 2002، وقد وضحت هذه التعليمات البيانات المتعلقة بعقد التأجير التمويلي.

ولم يكن بالأردن أي تنظيم تشريعي للتأجير التمويلي قبل 2002، وبالرغم من ذلك تأسست شركة مساهمة عامة باسم «الشركة الأردنية لتأجير الآليات والمعدات والأجهزة» في 1982، وكانت تمارس نشاط التأجير التمويلي. لكن نتيجة للعقبات التشريعية التي اعترضت هذا النشاط، فشلت الشركة في مزاولته نشاطها، وذلك يعود لتعارض القوانين والأنظمة السائدة لهذه الفكرة، وخصوصاً من النواحي الضريبية والمحاسبية، وغيرها من التسهيلات التي كانت مفقودة في الأردن والتي تقدمها القوانين المنظمة لهذا النشاط. حيث كانت الضرائب على رأس المال والأرباح تُفرض على الشركة، إذ كان الإيجار يُعد أرباحاً، ولذلك كان يُوزع كأرباح، لكن الشركة أفلست في النهاية. ومن ثم تأسست «الشركة العربية لتأجير الأجهزة والآليات» ذات المسؤولية المحدودة في 1996، وتمارس نشاط التأجير التمويلي، ولا تزال هذه الشركة قائمة، لكن نشاطها كان مقيداً قبل عام 2002، إذ تتعارض القوانين والأنظمة مع نظام التأجير التمويلي، وكذلك جميع التشريعات الأخرى في الأردن لا تساعد في ممارسة هذا النشاط لعدم وجود تشريع خاص (أبو حصوة، 2005).

وقد ظهرت أول محاولة لتنظيم هذا النشاط تشريعياً سنة 1997 سُميت «مشروع قانون التأجير التمويلي»، وكذلك اقترح صندوق النقد الدولي مشروع قانون لتنظيم نشاط التأجير التمويلي في 1998، وسُمي «مشروع قانون الضمان بالمنقول»، وتم تقديمه بتاريخ 1998/12/2. وشاء القدر أن يرى مشروع قانون التأجير التمويلي النور بصور قانون مؤقت برقم 16 لسنة 2002، ومنشور بصفحة رقم 1644 من رقم 4556 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2002/7/16. وكذلك صدرت التعليمات الخاصة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على عقود التأجير التمويلي والمنشورة على صفحة رقم 6017 من عدد رقم 4567 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2002/12/16 (أبو حصوة، 2005).

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

- 1- دراسة عوض، (2013) «أثر استخدام أداة التأجير التمويلي للبنوك الإسلامية الفلسطينية على المؤشرات المالية: دراسة تطبيقية على الفترة الزمنية (2008-2011)»، وهدفت إلى التعرف على أثر استخدام التأجير التمويلي على المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية الفلسطينية خلال فترة الزمنية (2008-2011). ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم بناء نموذج خطي لتحليل الانحدار يربط بين متغيرات الدراسة، حيث تمثل المتغير المستقل بحجم التأجير التمويلي، بينما تمثلت المتغيرات التابعة بالمؤشرات المالية التالية: مؤشرات ربحية، ومؤشرات السيولة، والإيرادات. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على الأرباح وسيولة إيرادات البنوك الإسلامية الفلسطينية.
- 2- دراسة الهندي، (2013) «العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والإنشاءات في الأردن: دراسة اختيارية»، وهدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في حجم التأجير التمويلي لشركات المقاولات والإنشاءات في الأردن خلال الفترة (2009-2011). ولتحقيق هدف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار، حيث تكونت عينة الدراسة من (45) شركة، وتم جمع البيانات اللازمة وتحليلها باستخدام مجموعة من الإحصاءات الوصفية إلى جانب استخدام تحليل الانحدار البسيط. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة في حجم التأجير التمويلي لشركة المقاولات والإنشاءات في الأردن قد تمثلت بكل من: حجم الشركة، وعمر الشركة، وعدد الجهات المؤجرة بالنسبة للشركة.

- 3- دراسة بارود، (2011) «معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين». وهدفت إلى التعرف على معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية في فلسطين. ولتحقيق هدف الدراسة، فقد اتبع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من (72) فرداً من متخذي القرار في (24) مؤسسة من المؤسسات المالية غير المصرفية في قطاع غزة والضفة الغربية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية في قطاع غزة والضفة الغربية لديها المعرفة الكافية بنظام التأجير التمويلي، وقد بينت الدراسة أن من أهم معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي، هو تخوف هذه المؤسسات من المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الفائدة، على الأخص في حال طول فترة التأجير التمويلي، وأوضحت النتائج أن عدم وجود قانون للتأجير التمويلي يعتبر أيضاً من معوقات نظام التأجير التمويلي.
- 4- دراسة عبيدات، (2008) «واقع التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية وإمكانات تطويره: دراسة ميدانية من جهة نظر العاملين والعملاء». وتناولت واقع التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية وإمكانات تطويرها، ووجهات نظر العاملين والعملاء، ومفهوم التأجير التمويلي في النظام المالي المعاصر، وأيضاً في الشريعة الإسلامية. وعرفت الدراسة أهم صور التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وأهميته ومزاياه بالنسبة للمأجور والمستأجر والاقتصاد القومي. وعرضت الدراسة أهم العقبات التي تواجه تطبيقه في هذه المصارف، وسبل تفعيله وتطويره. وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن هناك استراتيجية مطبقة لدى إدارات المصارف الإسلامية لتطبيق عقد التأجير التمويلي، وأن أسلوب التأجير التمويلي مطبق لدى إدارات المصارف الإسلامية لتطبيق عقد التأجير التمويلي، وأن الأسلوب المطبق حالياً في المصارف الإسلامية الأردنية في وضع غير منافس لأسلوب المربحة للآمر بالشراء الذي يعتبر من الأساليب قصيرة الأجل التي تشكل أساليب التمويل المتبعة لدى تلك المصارف، بالإضافة إلى قدرة المصارف الإسلامية الأردنية على منافسة البنوك التقليدية في تقديم خدمة التأجير التمويلي، وكل ذلك كان من وجهات نظر العاملين. أما العملاء فقد عبروا عن عدم رضاهم الكامل عن تكلفة التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية، بينما كان للدافع الديني واتباع المصارف الإسلامية الأردنية الضوابط الشرعية في تنفيذ عقد التأجير التمويلي أثر إيجابي كبير في منافسة البنوك التقليدية.
- 5- دراسة الزايد، (2008) «التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية في البنك الإسلامي الأردني» وهدفت إلى التعرف على التأجير التمويلي في البنك الإسلامي الأردني، حيث تناولت عقداً من عقود التأجير المنتهي بالتملك قام بها البنك الإسلامي الأردني في بداية عام 2006 من إحدى الشركات الأردنية لم يذكر البنك اسمها لأسباب خاصة به، وتمت معالجة هذا العقد محاسبياً من وجهة نظر البنك الإسلامي الأردني، مع بيان مدى تأثيره على البنك وعلى مؤشراتته في ثلاث سنوات متتالية 2005-2006-2007. وتوصلت الدراسة إلى أن الوحدات الاقتصادية تميل إلى التأجير التمويلي للحصول على الأصول ذات التكنولوجيا المتطورة والتكلفة العالية، وذلك للتغلب على الصعوبات التي تصاحب مصادر التمويل التقليدية، بالإضافة إلى أن التأجير التمويلي يحقق مزايا متعددة لكل من المؤجر والمستأجر والاقتصاد القومي. ويعتبر التأجير التمويلي من الناحية الشرعية من التمويلات المباحة، فقد ثبتت مشروعيتها في الكتاب والسنة والإجماع، ومن خلاله يستطيع البنك الإسلامي توظيف أمواله بطرق مشروعة لعدم مخالفته أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وبما يؤدي إلى إقبال العديد من المستثمرين الذين يعارضون القروض لأنها تحتوي على الربا المحرم شرعاً، فهو يناسب المجتمع الإسلامي البعيد عن الربا. أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي فقد تبين أن المعيارين المدروسين (المعيار الدولي 17، ومعيار المحاسبة المالية 8) يقومان على الأساس الفكري نفسه الذي مؤداه أن إبرام عقد التأجير التمويلي يترتب عليه انتقال مزايا ومخاطر الملكية من المؤجر إلى المستأجر. مع تمييز معيار المحاسبة المالية (8) عن الدولي (17) في توضيحه للعديد من المعالجات المحاسبية والتفاصيل الفنية المرتبطة بأنواع وحالات التأجير التمويلي. ويؤدي الإفصاح المحاسبي لعقود التأجير التمويلي في القوائم المالية لكل من المستأجر والمؤجر إلى زيادة مصداقية هذه القوائم. وتبين هذه الدراسة التطبيقية لعقود التأجير التمويلي في البنك الإسلامي الأردني أن معالجة البنك لهذه العقود تتفق مع ما ورد في معيار المحاسبة المالية (8)، مع اختلاف في تسمية بعض المصطلحات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام بنشاط التأجير التمويلي بشكل أكبر وإنشاء شركات تأجير إسلامية تمارس هذا النشاط وتساهم في التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية.

- 6- دراسة قطيشات وصيام، (2007). «تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن». وهدفت إلى التعرف على أثر قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن. ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من (102) من الشركات التي تستخدم التأجير التمويلي، وبالتالي تم توزيع (102) من الاستبانات، أي بواقع استبانة واحدة لكل شركة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود إقبال على الاستئجار التمويلي في الأردن، وقد تبين أيضاً وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتأجير التمويلي في ربحية وسيولة الشركات الأردنية.
- 7- دراسة خوني وحسان، (2006)، «آفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة». وهدفت إلى التعرف على واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق هدف الدراسة، فقد تم اتباع المنهج النظري التحليلي من خلال التطرق لماهية التمويل التأجيري وأهميته، وأنواعه وصيغته ومزاياه وعيوبه، إلى جانب تناول تجربة التمويل التأجيري في الجزائر، ومستقبله وآفاقه. وأوضحت نتائج الدراسة أن أسلوب التمويل التأجيري يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تجهيزات وآلات حديثة وأصول ثابتة قد لا تستطيع الحصول عليها لعدم توافر شروط الائتمان التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية. وقد أشارت النتائج أيضاً إلى أن تجربة التمويل التأجيري في الجزائر تعتبر حديثة العهد نسبياً، ولم تصل للمستوى الذي أصبح فيه بديلاً تمويلياً تلجأ إليه المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم من حيث حجم التمويل المتاح من طرفها، لعدة أسباب، ومنها: عدم وجود إطار تشريعي ينظم أو يحكم هذه العملية، وتخوف البنوك من هذه الصيغة التمويلية من حيث المردودية والمخاطر، وغياب التحفيزات المنشطة لهذه الصيغة، خاصة الجانب الجنائي، وعدم توافر الخبرة الكافية لموظفي البنوك.

الدراسات الأجنبية:

- 1- دراسة Abu Orabi (2014)، **The Impact of Leasing Decisions on the Financial Performance of Industrial Companies**. وهدفت إلى التعرف على أثر التأجير التمويلي في الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2007-2011). ولتحقيق هدف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء نموذج تحليل انحدار خطي يربط بين متغيرات الدراسة المستقلة التي تمثلت بكل من مؤشر التأجير التمويلي، ومعدل دوران الأصول الثابتة، ومعدل دوران إجمالي الأصول وبين متغيرات الدراسة التابعة التي تمثلت بكل من مؤشرات الربحية، ومؤشرات السيولة، ومؤشرات المخاطرة. وأشارت نتائج الدراسة لوجود أثر ذي دلالة إحصائية للتأجير التمويلي مقاساً بحجم التأجير التمويلي ومعدل دوران الأصول الثابتة على سيولة وربحية الشركات الصناعية الأردنية، بينما تبين عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على مخاطر تلك الشركات.
- 2- دراسة Salam (2013)، **Effects of Lease Finance on Performance of SMEs in Bangladesh**. وهدفت إلى معرفة أثر التأجير المالي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلادش. وتكونت عينة الدراسة من (53) مؤسسة، منها (30) مؤسسة صغيرة الحجم و(23) مؤسسة متوسطة الحجم في بنغلادش، حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها عليهم بغرض جمع البيانات اللازمة التي تفيد أغراض الدراسة. وأشارت النتائج لوجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلادش.
- 3- دراسة Akinbola & Otokiti (2012)، **Effects of Lease Options as a Source of Finance on the Profitability Performance of Small and Medium Enterprises (SMES) in Lagos State, Nigeria**. وهدفت إلى التعرف على أثر التأجير المالي على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا. وتكونت عينة الدراسة من (300) فرد من المدراء ممن يعملون في (30) مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم في ولاية لاغوس في نيجيريا، حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها عليهم بغرض جمع البيانات اللازمة التي تفيد أغراض الدراسة. وأشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي للتأجير التمويلي على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا.

4- دراسة (Severin & Deghaye) (2007)، **Determinants of the Choice Leasing VS Bank Loan: Evidence from the French SME by KACH**، وهدفت إلى التعرف على محددات اختيار التأجير التمويلي مقابل اختيار القروض المصرفية في فرنسا. وتكونت عينة الدراسة من (11233) مؤسسة من المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، حيث تم تجميع بياناتها اللازمة وبناء نموذج لتحليل الانحدار وتحليلها. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تفضل استخدام التأجير التمويلي نظرًا لصغر حجمها، بهدف تجنب احتمال الفشل. وقد أشارت النتائج أيضًا إلى وجود علاقة قوية وكبيرة بين الائتمان المصرفي واستخدام التأجير التمويلي.

منهجية الدراسة

تتبع هذه الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة وبيان طبيعة العلاقة بينها من خلال بناء نموذج للانحدار الخطي، وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (E- views، وبرنامج SPSS).

مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع البنوك التجارية الأردنية والبنوك الإسلامية في الأردن والبالغ عددها (16) بنكًا، منها (3) إسلامية، بحيث تتوافر بياناتها بالكامل خلال فترة الدراسة، والبنوك التالية تمثل عينة الدراسة: البنك العربي، البنك الأردني الكويتي، بنك القاهرة عمان، بنك الاتحاد، بنك الإسكان، بنك الأردن، البنك الأهلي الأردني، البنك الإسلامي، البنك العربي الإسلامي الدولي.

متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل: تتمثل وظيفته في تقديم التمويل لشراء الأصل من المنتج لحسابه وباسمه ثم يؤجره إلى المستأجر.
- المتغير التابع: ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في الأردن. وتتمثل بكل من: العائد والأصول الإسلامية في عينة الدراسة.

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

- التأجير التمويلي: وهو أداة من الأدوات الائتمانية التي يتم استخدامها في البنوك التجارية والإسلامية في الأردن بهدف تأجير أصل من الأصول الرأسمالية لفترة معينة.
- العائد على الأصول (ROA): يمثل الربحية المتحققة للبنوك التجارية والإسلامية الأردنية من خلال قيامها بتشغيل أصولها.
- العائد على الملكية: يمثل الربحية المتحققة للبنوك التجارية والإسلامية في الأردن من خلال قيامها بتشغيل حقوق الملكية لديها.

نموذج الدراسة

تمت صياغة نموذج الدراسة في الاعتماد على دراسة (Abu Orabi) (2014):

$$ROA = \alpha + \beta_1 FL + e \dots \dots \dots 1)$$

$$ROE = \alpha + \beta_1 FL + e \dots \dots \dots 1)$$

حيث:

ROA: العائد على الأصول.

ROE: العائد على الملكية.

FL: حجم التأجير التمويلي.

α : ثابت معادلة الانحدار.

1، 2، 3 β : ميل معادلة الانحدار الذي يعكس حساسية التغيير في العائد على الأصول، والعائد على الملكية، نتيجة للتغيير في التأجير التمويلي.

e: الخطأ العشوائي الذي يمثل التغيير الحاصل في كل من متغير العائد على الأصول، ومتغير العائد على الملكية بصورة عشوائية نتيجة لعوامل أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية في برنامج E-views:

- اختبار جذر الوحدة (Unit Root): للتعرف على استقرار البيانات.
- اختبار الارتباط الذاتي (Test of Auto Correlation): للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

كما تم الاعتماد على برنامج SPSS من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) لاختبار فرضيات الدراسة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الإحصاءات الوصفية

الجدولان التاليان يعرضان ملخصاً لنتائج الإحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1)

ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية

المتغير	البنوك الإسلامية		البنوك التقليدية	
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري
ROA	1.909381	0.473000	10.70413	0.473000
ROE	10.29285	1.779375	16.22784	1.779375

يتبين من خلال الجدول رقم (1) أن قيمة الوسط الحسابي للعائد على الأصول (ROA) لدى البنوك الإسلامية (1.909381)، وكان الانحراف المعياري (5.467627)، بينما كانت قيمة الوسط الحسابي لدى البنوك التقليدية (0.473000) والانحراف المعياري (10.70413)، أما فيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية فقد كانت قيمة الوسط الحسابي (ROE) لدى البنوك الإسلامية (10.29285)، وكان الانحراف المعياري (37.94010)، بينما كانت قيمة الوسط الحسابي لدى البنوك التقليدية (1.779375)، والانحراف المعياري (16.22784). ويتضح من خلال الجدول السابق أن ارتباط العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في البنوك الإسلامية له تأثير أعلى من البنوك التقليدية.

الجدول رقم (2)

علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Islamic ROA	Islamic ROE	ROA	ROE	
0.431	0.399	0.906**	1	ROE
0.396	-0.070	1	.906**	ROA
-0.323	1	-0.070	-.399	Islamic ROE
1	-.323	.396	.431	Islamic ROA

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من خلال الجدول (2) يتبين لنا: توجد علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائية عند مستوى دلالة (1%) بين متغير العائد على حقوق الملكية وبين القيمة المتعلقة بالتأجير التمويلي، وعلاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) بين متغير ROA ومتغير ROE لدى البنوك الإسلامية في الأردن.

اختبار «ديكي» و«فوللر» لاستقرارية البيانات

يبين الجدول أن قيمة اختبار «ديكي» و«فوللر» لاستقرارية البيانات المتعلقة بالتأجير التمويلي للبنوك الإسلامية (الجذر الوحيد) قد بلغت (-4.055230)، وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وذلك لأن القيمة الجدولية قد بلغت (-3.3350). ويلاحظ أن القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05)، وهو ما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن بيانات متغير التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية مستقرة.

كما أشار الجدول إلى أن قيمة اختبار «ديكي» و«فوللر» لاستقرارية البيانات المتعلقة بالتأجير التمويلي للبنوك التقليدية (الجذر الوحيد) قد بلغت (-3.733702). وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وذلك لأن القيمة الجدولية قد بلغت (-3.3350). ويلاحظ أن القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05)، وهو ما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن بيانات متغير التأجير التمويلي في البنوك التقليدية مستقرة.

كما أشار الجدول المتعلقة بمتغير ROE للبنوك التقليدية (الجذر الوحيد) أن القيمة قد بلغت (-3.995979)، وهي تعتبر دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وذلك لأن القيمة الجدولية قد بلغت (-3.3350)، ويلاحظ أن القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05)، وهو ما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن بيانات متغير بمتغير ROE للبنوك التقليدية مستقرة.

كما تبين النتائج أن قيمة اختبار «ديكي» و«فوللر» لاستقرارية البيانات المتعلقة بمتغير ROE للبنوك الإسلامية (الجذر الوحيد) قد بلغت (-8.728164)، وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وذلك لأن القيمة الجدولية قد بلغت (-3.3350).

ويلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05، وهو ما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن بيانات متغير بمتغير ROE للبنوك الإسلامية مستقرة.

كما أشار الجدول إلى أن قيمة اختبار «ديكي» و«فوللر» لاستقرارية البيانات المتعلقة بمتغير ROA للبنوك التقليدية (الجذر الوحيد) قد بلغت (-3.936020)، وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وذلك لأن القيمة الجدولية قد بلغت (-3.3350). ويلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05، وهو ما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن بيانات متغير بمتغير ROA للبنوك التقليدية مستقرة.

اختبار الازدواجية الخطية Collinarity Test

تم استخدام اختبار Collinarity Test للتأكد من عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة، وكانت على النحو التالي:

الجدول رقم (3)

اختبار Collinarity Test

VIF	المتغير	
1.085375	ROA	البنوك التقليدية
1.112444	ROE	
1.003792	ROA	البنوك الإسلامية
1.015153	ROE	

المصدر: إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال هذا الاختبار يتم قياس مدى تداخل معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج بعضها مع بعض، بحيث يصعب فصل تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع مما يضعف قوتها التفسيرية.

القاعدة: $VIF = 1 / (1 - r^2)$

وتنص القاعدة الإحصائية على أن الاختبار يكون مقبولاً في حال كون قيمة VIF أقل من خمس درجات، وهذا يعني عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة التي تضمها النموذج (Berenson and Levin, 1999: 884).

بما أن قيمة VIF المحسوبة أقل من القيمة المقررة في القاعدة الإحصائية السابقة، فإن نتيجة الاختبار تعتبر إيجابية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05. مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة.

اختبار الارتباط الذاتي Test of Auto Correlation

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة، فقد تم استخدام اختبار Durbin-Watson stat وكانت النتائج الواردة في الجدول رقم (4) تبين أن قيمة الدلالة الاحتمالية لكل من اختبار R-squared، F-statistic أكبر من (0.05)، حيث بلغت القيمة 0.62819 و0.6641 على التوالي، وبالتالي لا توجد مشكلة لارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة.

ويشير اختبار «ديرين» و«واطسون» عن البيانات المتعلقة بمتغير ROA للبنوك التقليدية البالغ (2.087340) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بيانات متغير التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية، وذلك لأن القيمة كانت قريبة من القيمة (2). كما يبين اختبار «ديرين» و«واطسون» عن البيانات المتعلقة بمتغير ROE للبنوك التقليدية البالغة (2.046018) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك لأن القيمة كانت قريبة من القيمة المحصورة بين (1.50 – 2.50). أما عن البيانات المتعلقة بمتغير ROA للبنوك التقليدية البالغة (1.619086)، فيشير الاختبار إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك لأن القيمة كانت قريبة من القيمة المحصورة بين (1.50 – 2.50). وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بمتغير ROE للبنوك الإسلامية يبين اختبار «ديرين» و«واطسون» البالغة قيمتها (2.760271) فيشير الاختبار إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك لأن القيمة كانت أكبر من القيمة المقبولة التي عادة ما تكون محصورة بين (1.50 – 2.50). كما أشارت نتائج اختبار «ديكي» و«فولر» لاختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغير ROA للبنوك الإسلامية البالغة (2.487158) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك لأن القيمة كانت قريبة من القيمة المحصورة بين (1.50 – 2.50).

الجدول رقم (4)

نتائج اختبار Durbin-Watson Stat

R-squared	F-statistic	قيمة الاختبار
0.760089	0.7920526	قيمة الاختبار
0.6641	0.62819	قيمة Probability

نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

بعد التأكد من أن بيانات الدراسة لا تعاني من مشكلة متعلقة بالازدواجية الخطية، والارتباط الذاتي، وعدم تجانس البيانات، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

من خلال الجدول رقم (5) يتبين لنا أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من ROA و ROE لدى كل من البنوك الإسلامية والتقليدية عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.0003)، و(0.02) على التوالي، وهي دالة إحصائياً. وعليه يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية. ومن خلال قيمة المعامل (B) فإنه يتبين لنا أن كلاً من متغير ROA و ROE قد ارتبط بعلاقة موجبة مع التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن.

الجدول رقم (5)
نتائج تحليل الانحدار باستخدام نموذج طريقة المربعات الصغرى (OLS)

المتغير	قيمة (Sig)	قيمة (B)
ROA	0.0003**	0.0177166
ROE	0.02**	0.0786006
قيمة الثابت (ألفا)	0.003**	0.760089
R-Squared	0.74172	

المصدر: إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن ملاحظة قيمة R-Squared نجد أنها بلغت حوالي (74%)، أي أن لكل تأثير درجة واحدة في التأجير التمويلي تؤثر في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول بمقدار 0.74، وأن هناك 0.26 تعود لأسباب أخرى في التأثير. وبالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي تبين ما يلي:

1- وجود تأثير لمتغير التأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن.

تبين نتائج تحليل الانحدار الخطي للبحث وجود أثر للتأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن، فقد بلغت قيمة التأثير (0.720137)، وهي قيمة تأثير قوية على المتغير التابع، كما تعتبر هذه القيمة دالة إحصائياً، لأن قيمة مستوى الدلالة (0.0346) كان أقل من 0.05 كما تبين قيمة معامل التحديد (R^2) أن نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع قد بلغت (0.874620)، حيث تعتبر هذه القيمة قوية، وتبين قوة أهمية تأثير التأجير التمويلي على المتغير التابع وفقاً لطبيعة وفترة هذه البيانات، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية والاستنتاج بوجود أثر للقروض السكنية على متغير العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن.

2- وجود تأثير لمتغير التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية في الأردن.

تبين نتائج تحليل الانحدار الخطي للبحث وجود أثر للتأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية في الأردن، فقد بلغت قيمة التأثير (0.834059)، وهي قيمة تأثير قوية على المتغير التابع، كما تعتبر هذه القيمة غير دالة إحصائياً، لأن قيمة مستوى الدلالة (0.0163) كانت أقل من 0.05، كما تبين قيمة معامل التحديد (R^2) أن نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع قد بلغت (0.735220)، حيث تعتبر هذه القيمة مقبولة، وتبين أهمية تأثير التأجير التمويلي على المتغير التابع وفقاً لطبيعة وفترة هذه البيانات. وعليه فإنه يتم قبول الفرضية والاستنتاج بعدم وجود أثر للقروض السكنية على متغير العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية في الأردن.

3- وجود تأثير لمتغير التأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التقليدية في الأردن.

تبين نتائج تحليل الانحدار الخطي للبحث وجود أثر للتأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن، فقد بلغت قيمة التأثير (0.820930)، وهي قيمة تأثير قوية على المتغير التابع، كما تعتبر هذه القيمة دالة إحصائياً، لأن قيمة مستوى الدلالة (0.0432) كان أقل من 0.05، كما تبين قيمة معامل التحديد (R^2) أن نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع قد بلغت (0.780661)، حيث تعتبر هذه القيمة قوية تبين أهمية تأثير التأجير التمويلي على المتغير التابع وفقاً لطبيعة وفترة هذه البيانات، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية والاستنتاج بوجود أثر للقروض السكنية على متغير العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن.

4- وجود تأثير لمتغير التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التقليدية في الأردن.

تبين نتائج تحليل الانحدار الخطي للبحث وجود أثر للتأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التقليدية في الأردن، فقد بلغت قيمة التأثير (0.725006) وهي قيمة تأثير قوية على المتغير التابع كما تعتبر هذه القيمة دالة إحصائياً؛ لأن قيمة مستوى الدلالة (0.03707) كانت أقل من 0.05 كما تبين قيمة معامل التحديد (R^2) أن نسبة التغير

الحاصل في المتغير التابع قد بلغت (0.701065)، حيث تعتبر هذه القيمة مقبولة، وتبين أهمية تأثير التأجير التمويلي على المتغير التابع وفقاً لطبيعة وفترة هذه البيانات. وعليه فإنه يتم قبول الفرضية والاستنتاج بوجود أثر للقروض السكنية على متغير العائد على الأصول (ROA) في البنوك التقليدية في الأردن.

أسلوب معالجة البيانات

تمت عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS من خلال التعامل مع أدوات الإحصاء الوصفي المتضمنة مقاييس النزعة المركزية، كالوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واستخدام الجداول التكرارية والنسب المئوية، إضافة إلى الأساليب الإحصائية التحليلية اللازمة لاختبار الفرضيات، باستخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، منها اختبار (T-test)، حيث يستعمل لاختبار تأثير كل من المتغيرات المستقلة في النموذج على المتغير الوسيط، ومن ثم المتغير التابع. واختبار (F-test)، حيث يستعمل لفحص مدى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة بين جميع المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج وبين المتغير التابع. بالإضافة إلى معامل الارتباط لتوضيح طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات التي سيتم دراسة أثرها. تحليل التباين لاختبار مدى وجود فروق في تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، باختلاف بعض الخصائص الديمغرافية.

اختبار الفرضيات

تم اختبار فرضيات الدراسة للتعرف على أثر التأجير التمويلي على ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية المدرجة في سوق عمان المالي، حيث تم استخدام اختبار الانحدار البسيط. وفيما يلي اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى H01: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ على العائد على حقوق المساهمين (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن».

لاختبار الفرضية الأولى، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد من أجل التعرف على أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على حقوق المساهمين (ROE)، والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول رقم (6)

تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن

المتغير المستقل	Sig	R	R ²	T	T الجدولية	القرار الإحصائي
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	0.000	0.820	0.790	2.762	1.96	نرفض الفرض العدمي

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى التحليل الإحصائي لعينة الدراسة.

تشير القيم الواردة في جدول (6) إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 2.762، وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96، وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0.820 من التباين في العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن. وبذلك فإننا نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن.

- الفرضية الثانية «H02»: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ على العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية في الأردن.

ولاختبار الفرضية الثانية، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط من أجل التعرف على أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA). في البنوك الإسلامية في الأردن، والجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول رقم (7)

تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر متغيرات التأجير التمويلي
على العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية في الأردن

المتغير المستقل	Sig	R	R ²	T	T الجدولية	القرار الإحصائي
العائد على الأصول (ROA)	0.003	0.831	0.710	4.984	1.96	نرفض الفرض العدمي

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى التحليل الإحصائي لعينة الدراسة.

تشير القيم الواردة في جدول (7) إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA). في البنوك الإسلامية في الأردن، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 4.984، وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96، وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0.831 من التباين في العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية في الأردن. وبذلك فإننا نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ على العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية في الأردن.

- الفرضية الثالثة: «H03» لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ على العائد على حقوق المساهمين (ROE) في البنوك التقليدية في الأردن.

ولاختبار الفرضية الثالثة، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط من أجل التعرف على أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على حقوق المساهمين (ROE)، والجدول (8) يوضح ذلك.

الجدول رقم (8)

تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر متغيرات التأجير التمويلي
على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التقليدية في الأردن

المتغير المستقل	Sig	R	R ²	T	T الجدولية	القرار الإحصائي
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	0.001	0.852	0.820	5.061	1.96	نرفض الفرض العدمي

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى التحليل الإحصائي لعينة الدراسة.

تشير القيم الواردة في جدول (8) إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التقليدية في الأردن، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 5.061، وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96، وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0.852 من التباين في العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التقليدية في الأردن. وبذلك فإننا نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التقليدية في الأردن.

- الفرضية الرابعة: «H04» لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ على العائد على الأصول (ROA).

لاختبار الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط من أجل التعرف على أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA). في البنوك التقليدية في الأردن، والجدول (9) يوضح ذلك.

الجدول رقم (9)

تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر متغيرات التأجير التمويلي
على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التقليدية في الأردن

المتغير المستقل	Sig	R	R ²	T	T الجدولية	القرار الإحصائي
العائد على الأصول (ROA)	0.007	0.831	0.762	2.251	1.96	نرفض الفرض العدمي

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى التحليل الإحصائي لعينة الدراسة.

تشير القيم الواردة في جدول (9) إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التقليدية في الأردن، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 2.251، وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96، وبمستوى معنوية أقل من 0.05. كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0.831 من التباين في العائد على الأصول (ROA) في البنوك التقليدية في الأردن. وبذلك فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التقليدية في الأردن.

- الفرضية الخامسة «H05» لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمتغير التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في الأردن.

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الدراسة باختلاف نوع البنوك (الإسلامية، والتقليدية). ولمعرفة دلالة الفروق بين تلك المتوسطات تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة T-Test، والجدول رقم (10) يبين نتائج التحليل.

الجدول رقم (10)

نتائج اختبار «T» للعينات المترابطة لدلالة الفروق بين متوسط أبعاد الدراسة تعزى إلى نوع البنك

المتغير	نوع البنك					
	إسلامي	تقليدي	درجة الحرية	قيمة T	الدلالة المشاهدة	
التأجير التمويلي	0.33	3.99	9	1.553	0.001	

يتضح من نتائج التحليل للجدول السابق أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية للتأجير التمويلي حسب اختلاف البنك، حيث جاءت قيمة T ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). أي أن المعدل العام للتأجير التمويلي في البنوك الإسلامية أعلى من المعدل العام في البنوك التقليدية.

النتائج

في ضوء التحليل الذي تم للتقارير المالية للبنوك عينة الدراسة، سنقدم عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحثان في هذه الدراسة:

- 1- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 2.762 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96، وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0.820 من التباين في العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن.
- 2- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية في الأردن، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 4.984، وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96 وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0.831 من التباين في العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية في الأردن.
- 3- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على حقوق الملكية (ROE). في البنوك التقليدية في الأردن، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 5.061، وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96، وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0.852 من التباين في العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التقليدية في الأردن.
- 4- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التقليدية في الأردن، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 2.251، وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96 وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما

- تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0.831 من التباين في العائد على الأصول (ROA) في البنوك التقليدية في الأردن.
- 5- تشير القيم الواردة في الفصل السابق إلى وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية للتأجير التمويلي في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في الأردن، حيث جاء المتوسط الحسابي للتأجير التمويلي في البنوك الإسلامية أعلى من المتوسط الحسابي للتأجير التمويلي في البنوك التقليدية.
- 6- في ضوء العينة المختارة وطريقة التحليل، يمكن اعتبار النتائج التي تم التوصل إليها مقبولة من وجهة نظر الباحثين.

التوصيات

- 1- يوصي الباحثان الباحثين الجدد بالبحث في مجال التأجير التمويلي في البحوث المستقبلية.
- 2- العمل على تصميم مؤشر للأداء الاقتصادي الكلي في الأردن، استناداً إلى ما يحققه التأجير التمويلي من مزايا وفوائد لكل من المؤجر والمستأجر، بحيث يجري العمل على تنفيذه وإصداره بشكل دوري.
- 3- تعديل قانون التأجير التمويلي رقم 16 لسنة 2002 في الأردن، حيث إنه يشير إلى علاقة العوامل المؤثرة فيه لنجاح التأجير التمويلي كأحد أهم أنواع التمويل.
- 4- التأكيد على أهمية قيام البنوك بتأسيس شركات التأجير التمويلي من خلال قانون تشجيع الاستثمار، وتشجيع جذب الشركات الدولية التي تمارس هذا النشاط من أجل جذب التكنولوجيا المتطورة، والاستفادة من خبرتها في تأسيس هذا النشاط وكيفية إدارته؛ مما له من عوائد كبيرة على الاقتصاد الوطني الأردني.
- 5- الاستفادة من الميزات النسبية المصاحبة لعملية التأجير التمويلي في تدريب المحاسبين وتأهيلهم داخل قطاع البنوك وشركات التمويل وتزويدهم بالخبرات الفنية والإدارية الحديثة.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- أبو حصوة، زياد (2005). *عقد التأجير التمويلي: دراسة مقارنة*. بيروت، لبنان: دار الرأي للطباعة والنشر والتوزيع.
- الزايد، رشا قاسم. (2008)، «التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية في البنك الإسلامي الأردني»، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الأردن: الجامعة الأردنية.
- السائح، محمد المهدي. (2006). «أثر الأجل في أحكام عقد الإجارة في الفقه والقانون المدني». *رسالة ماجستير*. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- النجار، إخلاص باقر. (2009). *المصارف الإسلامية*. البصرة، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر.
- الهندي، أحمد مصطفى. (2013). «العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والإنشاءات في الأردن: دراسة اختيارية». *رسالة ماجستير*. عمان، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- الوادي، محمود؛ وحسين سمحان. (2008). *المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية*. الإسكندرية، مصر: دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- بارود، أحمد توفيق. (2011). «معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية... دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين»، *رسالة ماجستير غير منشورة*. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- خصاونة، أحمد سليمان. (2008). *المصارف الإسلامية، مقدرات لجنة بازل، تحديات العولمة واستراتيجية مواجهتها*. عمان، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر.
- خوني، رابح؛ ورقية حساني (2006). «واقع وأفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، *الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. 17-18 أبريل، جامعة حبيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر.
- شركة فيني- استشاريون في المال والأعمال. (2005). *تطبيق التأجير التمويلي في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. القاهرة: وزارة المالية.
- عبد العزيز، سمير محمد. (2000). *التأجير التمويلي: مداخله المالية والمحاسبية والاقتصادية والتشريعية والتطبيقية*. القاهرة: مطبعة الإشعاع الفنية.
- عبيدات، إقبال عبد الكريم. (2008). «واقع التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية وإمكانات تطويرها... دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين والعملاء». *رسالة ماجستير غير منشورة*. الأردن: جامعة آل البيت.
- عثمان، بسام؛ ومحمود زنبوعة؛ وعدنان غانم. (2011). «النقل التأجيري التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية»، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 27 (3)، 601-628.
- عقل، مفلح محمد. (2006). *مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- عوض، عزمي وصفي. (2013). «أثر استخدام أداة التأجير التمويلي للبنوك الإسلامية الفلسطينية على المؤشرات المالية: دراسة تطبيقية على الفترة الزمنية (2008-2011)»، *المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية*. (3)، 21-41.
- قانون التأجير التمويلي، رقم (16) لسنة 2002م.
- قطيشات، محمد؛ ووليد صيام. (2007). تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن. *دراسات، العلوم الإدارية*، 34 (1)، 15-32.

- مشوخي، عبد الرحمن السيد. (2008). *عقد التأجير التمويلي*. القاهرة: دار النهضة.
- هندي، منير إبراهيم. (2004). *الخصخصة: خلاصة التجارب العالمية*. الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية

- Abu Orabi, M. (2014). «The Impact of leasing Decisions on the Financial Performance of Industrial Companies». *Global Journal of Management and Business Research*. 14(2). 25-44.
- Akinbola, O. and B. Otokiti. (2012). «Effects of Lease Options as a Source of Finance on the Profitability Performance of Small and Medium Enterprises (SMES) in Lagos State, Nigeria». *International Journal of Economic Development Research and Investment*. 3. 70-76.
- Berenson, Mark L. and David M. Levine. (1999). *Basic Business Statistics: Concepts and Applications*. 9th ed. Prentice-Hall of India Private Limited.
- Salam, A. (2013). «Effects of Lease on Performance of SMEs in Bangladesh». *International Journal of Science and Research*, 2(12). 367-370.
- Severin, E. and M. Deghaye. (2007). «Determinants of the Choice Leasing VS Bank Loan: Evidence from the French SME by KACH». *Revista Investigacion Operaciona*. 28 (2). 120-130.

The Impact of Financial Leasing in Profitability of Jordan Commercial and Islamic Banks

Dr. Jumah Mahmoud Abbad

Professor, Financial and Banking Department
Faculty of Finance and Business Administration
Al al-Bayt University

Eyad Sudqy Alkhasawneh

Researcher, Financial and Banking Department
Faculty of Finance and Business Administration
Al al-Bayt University

ABSTRACT

Leasing is one of the means used in the provision of credit facilities needed to carry out investment projects that require large capital. Where leasing is more flexible and less risky than traditional credit instruments tool view of the positive advantages enjoyed by comparison to other credit methods. The use of leasing has increased with the increase in economic and investment projects size, which led to the need for this type of credit facilities, both in the commercial banks and Islamic banks.

For this study aimed to identify the impact of financial leasing in profitability in Jordan clerical and Islamic banks during the period (2008-2013) In order to achieve the objective of the study a descriptive analytical method was used through building a regression analysis model. The study sample included (9) commercial banks, and (2) Islamic banks, where the data were collected and analyzed using linear regression test, and stability of the data test.

The results indicated that there is an impact for financial in the profitability in Jordan commercial and Islamic banks.

The study recommended that new researcher must do future research related to financial leasing.

Keywords: Financial Leasing, Profitability, Commercial Banks, Islamic Banks4, Jordan.